

بـ 328 مليون دولار.. قضايا فساد تهز وزارة الدفاع السعودية



التغيير

أعلنت السلطات في المملكة ضبط قضية فساد في وزارة الدفاع متورط فيها عدد من الضباط والموظفين المدنيين بتعاملات مالية مشبوهة، بنحو 328 مليون دولار.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية "واس"، أن السلطات وجهت تهماً بالفساد إلى 51 شخصاً على الأقل، بينهم ضباط بوزارة الدفاع ورجال أعمال ومقيمون، ضمن 6 قضايا.

ونقلت الوكالة، عن مصدر مسؤول بهيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة (لم تذكر اسمه)، أن "الهيئة باشرت 158 قضية جنائية، خلال الفترة الماضية، أطرافها 226 مواطناً ومقيماً".

وأجرت الهيئة التحقيق مع "48 طرفاً"، منهم 19 من منسوبي وزارة الدفاع، و3 موظفين حكوميين، و18 من رجال الأعمال، و8 موظفين يعملون بشركات متعاقدة مع القوات المشتركة منهم 3 أجنبيون".

وذكرت أن المتهمين حققوا "مكتسبات مالية غير مشروعة بلغت ملياراتاً و229 مليوناً و400 ألف ريال (328 مليون دولار)، وانتهت التحقيقات إلى توجيه الاتهام لـ44 منهم، وجارٍ العمل حالياً على استرداد الأموال المنهوبة إلى خزينة الدولة".

وفي القضايا الخمس الباقية، وجهت الهيئة تهماً بـ"الفساد" لمدير إدارة الجودة بأمانة إحدى المناطق وشقيقه، وممثل مالي بوزارة المالية في إحدى المحافظات، ولواء متقاعد من وزارة الحرس الوطني، ومدير لإدارة العقود والمشتريات بالشؤون الصحية بإحدى المحافظات، وموظفة بإدارة التعليم في إحدى المناطق.

وشددت الهيئة على أنها "مستمرة في رصد وضبط كل من يتعدى على المال العام أو يستغل الوظيفة لتحقيق مصلحته الشخصية، أو للإضرار بالمصلحة العامة ومساءلته حتى بعد انتهاء علاقته بالوظيفة".

وفي 16 أكتوبر الماضي، أعلنت السلطات في المملكة توقيف 45 شخصاً على الأقل، بينهم 6 ضباط في الجيش والشرطة، إثر اتهامهم في قضايا فساد.

وفي سبتمبر الماضي، أعلنت الرياض إقالة قائد القوات المشتركة فهد بن تركي بن عبد العزيز، وأمير منطقة الجوف عبد العزيز بن فهد بن تركي، وإحالتهم للتحقيق في واقعة "فساد" في وزارة الدفاع.

وفي مارس 2018، أصدر الملك سلمان بن عبد العزيز، أمراً ملكياً بالموافقة على إحداث دوائر متخصصة لقضايا الفساد في النيابة العام؛ وذلك "في إطار مكافحة الفساد بكافة صورته وأشكاله والمحافظة على المال العام".